

المبحث الثاني: النفقات العامة

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة وخصائصها وأهم قواعدها

أولاً: تعريف النفقة العامة:

النفقة العامة هي " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة." وهناك من يعرف النفقة العامة على أنها: مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام قصد تحقيق منفعة عامة، وتعرف كذلك بأنها: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلا فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، وهناك من يعرف النفقة العامة على أنها: تستهدف إشباع حاجة عامة وأحداث المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع

ثانياً: خصائص النفقة العامة:

من خلال التعاريف السابقة يظهر أن للنفقة العامة ثلاث خصائص أساسية وهي:

- النفقة العامة مبلغ نقدي

- النفقة يقوم بها شخص معنوي عام

- الغرض من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة.

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: إن الدولة وهي تقوم بواجباتها تستخدم مبالغ نقدية ثمنا للحصول على ما تحتاجه من منتجات وسلع وخدمات وذلك من أجل تسيير المرافق العمومية، و ثمنا لرؤوس الأموال الانتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتكفل بها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة، فمع انتقال النظام الاقتصادي من اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي، أصبحت الدولة تنفق مبالغ نقدية لإشباع الحاجات العامة، وعليه فإن الوسائل غير نقدية التي تستخدمها الدولة لا يمكن عدها نفقات عامة .

2- النفقة العامة يقوم بها شخص معنوي عام: يشترط في النفقة لكي تكون عامة أن يكون الأمر بصرفها شخص معنوي عام والمقصود بالشخص المعنوي العام، ذلك الشخص الذي يخضع في علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين للقانون العام، ومثال عن ذلك: الهيئات والمؤسسات العامة مركزية أو لامركزية. وعلى سبيل المثال: الهيئات العامة المركزية كالوزارات ، والمديريات العامة

والمجالس الوطنية ... إلخ، أما الهيئات العامة اللامركزية فهي كالولايات البلديات، المديرية التنفيذية الولائية إلخ.

3- الغرض من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة: إن الغرض من النفقة العامة هو تحقيق منفعة عامة، فإذا انتف هذا الغرض أو الهدف لا يمكن اعتبار النفقة عامة وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقة العامة تلك النفقة التي تهدف إلى إشباع حاجات خاصة تعود على فئة معينة من الأفراد و إلا كان هذا الفعل إخلالا بمبدأ هام من مبادئ العدالة والمساواة، فإذا كان جميع الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب وغيرها فمن العدل أن يتساووا أيضا في المنفعة العامة، ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التطور لكل مجتمع.

رابعا: قواعد النفقة العامة:

1- قاعدة المنفعة: بعكس النفقة الخاصة التي تهدف إلى تحقيق أو إشباع حاجات خاصة، فإن النفقة العامة لها هدف تحقيق أو إشباع حاجات عامة، ومن ثم لا يجوز للدولة تمييز بين المناطق والجهات وبين الأفراد.

2- قاعدة الاقتصاد: وتعنى هذه القاعدة بوجود ابتعاد الدولة عند تقديرها للنفقة عن الإسراف والتبذير لأن ذلك سيؤدي إلى ضياع الأموال والفساد مما يضعف الثقة في مالية الدولة ، فقاعدة الاقتصاد في النفقة العامة ملازمة لقاعدة المنفعة، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يستدعي أن تكون بأقل تكلفة.

3- قاعدة الترخيص : تعني قاعدة الترخيص، أنه لا يصرف أي مبلغ من المال إلا بعد موافقة الجهة المختصة بالتشريع.

4- قاعدة الشفافية والمساءلة: تشير هذه القاعدة إلى أهمية توفير معلومات شفافة حول النفقات العامة، وضرورة مراقبة الإنفاق بشكل دقيق. يجب على الدولة والجهات المعنية نشر معلومات حول كيفية صرف الأموال العامة ومتابعة الأداء المالي لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية.

5- قاعدة التكافؤ والعدالة: تعبر هذه القاعدة عن ضرورة توزيع النفقات العامة بشكل عادل ومتساوٍ بين مختلف الفئات والمناطق في المجتمع. يجب أن

تكون النفقات على الخدمات العامة والبنية التحتية توازنًا لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المساواة.

6- **قاعدة الاستمرارية:** تشير هذه القاعدة إلى ضرورة استمرارية النفقة العامة لضمان تلبية الاحتياجات الدائمة للمجتمع. يجب أن تكون التخطيطات المالية للدولة مستدامة على المدى الطويل وتأمين استمرار تقديم الخدمات العامة.

7- **قاعدة الابتكار والتحسين المستمر:** تشجع هذه القاعدة على تطوير آليات إدارة النفقات العامة وتحسين الكفاءة والفعالية. يجب أن تسعى الحكومة باستمرار إلى اعتماد التكنولوجيا والممارسات الجديدة لتحسين أدائها المالي وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

8- **قاعدة الاستدامة البيئية:** تشير إلى أهمية أن تكون النفقات العامة مستدامة بيئيًا، حيث يجب أن يتم النظر في الآثار البيئية للمشاريع والبرامج الممولة من الأموال العامة، وضمان أن التنمية تتم بطريقة تحافظ على البيئة للأجيال القادمة

المطلب الثاني- أولوية الإنفاق العام:

في مجال المالية العامة، يثير موضوع تحديد أولويات تقدير النفقات العامة مقابل الإيرادات العامة جدلاً واسعاً بين العديد من الخبراء والمفكرين. هناك اتجاهان رئيسيان يميزان هذا النقاش:

أولاً - أولوية تقدير النفقات: ينادي المؤيدون لهذا الاتجاه، الذين يُعرفون أحياناً بالكلاسيكيين أو التقليديين، بأن الدولة يجب أن تحدد تقديراتها للنفقات أولاً، وبعد تحديد احتياجاتها المالية، تسعى للعثور على الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات، يعتمد هذا النهج على قدرة الدولة على جمع الإيرادات من مصادر متنوعة، سواء كانت من ممتلكاتها أو من خلال فرض الضرائب والرسوم.

ثانياً - أولوية تقدير الإيرادات: يتبنى الآخرون وجهة نظر مختلفة، حيث يرون أنه من غير الممكن تحديد النفقات ثم البحث عن الإيرادات لتلبيتها، و يُشدد على أهمية تحديد الإيرادات أولاً، مع مراعاة الحفاظ على مستوى معقول لمعيشة الأفراد وتجنب إنقالهم بالضرائب، و يؤكدون على أن توازنًا يجب أن يتحقق بين السياسات

الإيرادية والنفقاتية، مع مراعاة الظروف الاقتصادية السائدة وتأثيرها على الاقتصاد.

إن تحديد النفقات دون مراعاة وتقدير الإيرادات بشكل واضح قد يؤدي إلى مغالاة في التكاليف وتبديد للثروات، و هذا يمكن أن يسفر عن زيادة الديون العامة وتأثير سلبي على الوضع المالي للدولة، و من الجوانب الأخرى، تحديد الإيرادات دون مراعاة الاحتياجات الأساسية للنفقات العامة قد يؤدي إلى تقدير غير كافٍ للاحتياجات الحيوية للمجتمع وقد يحدث تشويش في الاقتصاد.

بصفة عامة، يتعين على الدول أن تسعى لتحقيق توازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع مراعاة الإمكانيات المالية المتاحة، و هذا يشمل التنسيق بين الأهداف والإمكانيات لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى حياة المجتمع.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة وأهميتها

يعد تقسيم النفقات العامة أمراً حيوياً لتحقيق فعالية والشفافية في إدارة الموارد العامة وضمان استخدامها بطريقة تحقق أهداف التنمية والخدمة العامة بشكل فعال تزايدت أهمية تقسيم النفقات العامة مع تطور دور الدولة وانتقالها من مفهوم الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ، إضافة إلى تنوع وزيادة النفقات العامة وتباين تأثيراتها ويعود .

أولاً: أهمية تقسيم النفقات

تعود أهمية تقسيم النفقات إلى :

1- تسهيل صياغة وإعداد البرامج: حيث تتعلق حسابات الدولة ببرامج محددة يديرها الأجهزة والهيئات العامة. يصبح من الضروري ترتيب هذه الحسابات بطريقة تسهل عملية صياغة وإعداد البرامج الحكومية.

2- تحقيق الكفاءة والفعالية في التنفيذ: يتطلب تحقيق كفاءة في تنفيذ الخطة المالية للدولة ضرورة تقسيم الميزانية، مما يساعد في قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج ومشروع.

3- خدمة أغراض المحاسبة والمراجعة والاعتماد: يعزز تقسيم النفقات العامة إجراءات المحاسبة والمراجعة، ويساهم في تعزيز الثقة في توجيه استخدام الأموال العامة.

4- رقابة فعالة من قبل البرلمان والرأي العام: يمكن لتقسيم النفقات أن يمكّن البرلمان والرأي العام من ممارسة رقابة فعّالة على الجوانب المالية لأنشطة الدولة. ويتيح للبرلمان تحديد المبالغ المخصصة لكل جانب من الأنشطة، مما يحد من استخدام الحكومة للأموال خارج الإطار المحدد.

5- تحقيق التوازن والتوجيه الاقتصادي: يساعد تقسيم النفقات في تحقيق توازن في توجيه الإنفاق الحكومي، حيث يمكن توجيه الأموال بفعالية نحو القطاعات والمشاريع التي تحقق أقصى قيمة مضافة اقتصادية.